

## الحماية القانونية للموروث السوسيوثقافي في الإعلام السمعي البصري الجزائري Legal protection of sociocultural heritage in Algerian audiovisual media

تاريخ النشر: 2020/01/08	تاريخ القبول: 2019/12/15	تاريخ الارسال: 2019/09/08
-------------------------	--------------------------	---------------------------

د. بصافة أمينة

جامعة الجزائر3

bessafa.amina@univ-alger3.dz

ملخص :

أمام ميلاد التعددية الإعلامية في الجزائر واختلاف برامجها، وتنوع مالكي القنوات التلفزيونية، هناك موثيق وقوانين تشمل أخلاقيات المهنة الإعلامية التي تحمي المرسل والمتلقي، خاصة أمام التيار المعولم الذي أصبح يهدد مصير الموروث السوسيوثقافي، هذا الأخير الذي يُفترض على القنوات التلفزيونية عمومية كانت أو خاصة حمايته والارتقاء به، بعيدا عن التيار الثقافي الغربي الذي أصبح المظهر الإعلامي الخاص بالجزائر مرآة عاكسة له، نظرا لعمل الممارسين الإعلاميين على جذب جيوب الممولين والمستثمرين، بحيث تحولت مهام هذه القنوات من مفهوم الخدمة العامة إلى الخدمة الخاصة وهذا ما أدى إلى ضياع حق الجمهور الذي هو من الأساسيات التي تحميها سلطة الضبط.

والمتتبع لمحتويات القنوات التلفزيونية على تعددها يلاحظ أنها تعرض برامج مستوردة باستثناء بعض القنوات التي تعتمد على الإنتاج المحلي، رغم أن المادة 46 من قانون السمعي البصري لسنة 2014 نصت على ضرورة التأكد من احترام حصص البرامج مع الحرص أن تكون نسبة 60 بالمائة من البرامج المبتوثة برامج وطنية منتجة في الجزائر، من بينها أكثر من 20 بالمائة مخصصة سنويا لبث الأعمال السمعية البصرية والسينماتوغرافية.

وهنا التساؤل حول دور سلطة الضبط في اتخاذ القرارات ومراقبة ما تبثه القنوات الفضائية، بناء على صلاحياتها المتمثلة في ممارسة الرقابة بكل الوسائل المناسبة على

موضوع ومضمون وكيفيات برمجة الحصص الإخبارية، والسهرة على تطبيق دفاتر الشروط حسب ما نص عليه القانون.

وبين المحتوى والرقابة والجمهور والموروث السوسيوثقافي للمجتمع وجب النظر والتحليل في النهج الذي يسلكه البث التلفزيوني انطلاقا من الإشكالية الآتية: ما هي آليات الضبط القانوني للبث التلفزيوني في حماية الموروث السوسيوثقافي للجمهور في ظل تجاوزات الممارسين؟

الكلمات المفتاحية : محتوى برامج وسائل الإعلام ؛ الموروث السوسيوثقافي ؛ سلطة ضبط السمعي البصري ؛ الرقابة.

#### **Abstract:**

After the pluralism's media birth in Algeria, which have known recently a different programs, and a normatively diversity of the TV channels' owners, there are charters and laws, including the ethics of the media profession that protects both sender and receiver, especially in front of the globalized trend that threatens the sociocultural heritage in Algeria, the latter, which is supposed to national television channels either public or private and protect and develop it, especially from the extension of the Western cultural which becomes the reflective model in the appearance Algerian private media, due to the special way of practitioners media to attract the financiers and investors, which lead these channels to shift their services from the concept of public service to the private one, this is what led to the lost of the public's right which is one of the basics that are protected regulatory media authorities. noticing the contents of television channels on multiple find that they were offering imported programs, with the exception of some channels that rely on domestic production, although its content is globalized, despite the fact that the Article 46 of the audiovisual Algerian law for the year 2014 stated the respect for the part programs while taking 60 % for broadcasting national programs produced in Algeria, including more than 20 % annually dedicated for the audio-visual and cinematographic broadcast. paying

intension to a potential question of the role of the regulatory media authorities decisions to control the whole broadcasts satellite channels, based on its powerful authorities to protect by all means the content and modes of programming the advertising spots, by the application of the books of conditions according to the law. and between the content, the media control, the public, and sociocultural heritage of community we must consider on the analysis and the approach being followed by television broadcasts by this problematic : What are the legal mechanisms of the television broadcasting to protect the audience's sociocultural heritage since the practitioners' omission ?

**Keywords:** media content ; sociocultural heritage ; the audio-visual regulatory authorities ; media control.

#### مقدمة:

ظل قطاع السمعي البصري منذ استقلال الجزائر يسترشد في ممارسته الإعلامية بتوجيهات ونصائح لطالما تحكمت في طبيعة المهنة ونوع الخدمة المقدمة، واقتصر الجانب الجزائري على بعض المواد<sup>1</sup> الصادرة في قانوني الإعلام لسنة 1982 وسنة 1990، حيث اعتبرت الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام أساس قيام مفهوم الإعلام في بلد اشتراكي، وأن السياسة الإعلامية هي جزء لا ينفصل عن السلطة السياسية بل هي أداة أداء مهام ووظائف لتوجيه وتنشيط المجتمع من خلال التربية والتكوين، التوعية والتعبئة إلى جانب الرقابة الشعبية والتصدي للغزو الثقافي<sup>2</sup>

وبالرغم من اتساع فضاء الحريات باعتماد التعددية الإعلامية التي لازمت التعددية السياسية مع دسترة حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وإنشاء عناوين للجرائد المستقلة في قانون 1990 إلا أن السلطة السياسية لم تتخل عن جزء إعلامي مهم فبقيت وصية على الإذاعة والتلفزيون واكتفت بمشروعين تمهيديين ( 1998 و 2002) يسمحان للقطاع بالتوسع في التعددية الداخلية للأداء المهني وفق ما يخدم سياستها دون السماح بتحرير القطاع ككل، لكن الظروف المحيطة دوليا ومحليا مع بداية سنة 2011 فرضت على السلطة التفكير في وضع قانون للإعلام يتماشى والتطورات الحاصلة وحاجة وحق

المواطن في إعلام متعدد، وهو ما تجسد مع قانون الإعلام لسنة 2012 والذي فتح القطاع السمعي البصري للاستثمارات الخاصة والمستقلة، " وعليه كان من الضروري إنشاء جهاز مهني يتولى معالجة هذا الوضع الخاص، بما يشجع على تطوير هذا القطاع وإنشاء وسائل إعلامية مرئية ومسموعة ببلادنا مع قيم وعادات المجتمع"<sup>3</sup>.

وهذا ما دفعنا كباحثين أكاديميين للقيام بدراسة تحليلية لقوانين الإعلام التي تحمي الموروث الثقافي للمواطن الجزائري باعتماد منهج المسح الجئي الذي يتقصى مسح النصوص القانونية ودور سلطة الضبط في حماية هذا الموروث، وعليه طرحنا الاشكالية التي مفادها: ما هي آليات الضبط القانوني للبث التلفزيوني في حماية الموروث السوسيوثقافي للجمهور في ظل تجاوزات الممارسين؟

### المبحث الأول: سلطة ضبط السمعي البصري في التشريع الجزائري

تغيرت قوانين الاعلام الجزائرية وضوابط حماية الموروث السوسيوثقافي بتغير الحقب السياسية، إلا أن الممارسات الاعلامية لا تزال حبيسة توجهات مالكيها متجاهلة القوانين، ولها كلفت سلطة الضبط بمراقبة هذه الممارسات وتوجيهها وفق قيم ومعايير المجتمع الجزائري، وعلي سنستعرض أهم القوانين، مع تعريف سلطة الضبط ومهامها فيما يلي:

#### المطلب الأول: قانون الإعلام 2012

تضمن هذا القانون في بابه الرابع النشاط السمعي البصري على شقين هما الممارسة والضبط، فالفصل الأول يتحدث عن ممارسة النشاط السمعي البصري ويتضمن ست مواد ( من المادة 58 إلى المادة 63)، بحيث عرفت المادة 58 منه النشاط السمعي البصري على أنه كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور بعيدا عن المراسلة الخاصة، وهو كل ما يرسل لا سلكيا عبر إشارات أو علامات أو صور وأصوات، وحددت المادة 61 الأشخاص المعنويين الذين لهم الأهلية في الممارسة من هيئات ومؤسسات عمومية وكذا الشركات الخاضعة للقانون الجزائري.

فيما خصص الفصل الثاني لسلطة ضبط السمعي البصري وقد احتوى على ثلاث مواد ( من المادة 64 إلى المادة 66)، بينت استقلالية السلطة ماليا ومعنويا وتنظيميا<sup>4</sup>.

المادة 64: تؤسس سلطة ضبط السمعي البصري، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 65: تحدد مهام وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري وكذا تشكيلتها وسيرها بموجب القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري.

المادة 66: يمارس نشاط الإعلام عبر الانترنت بحرية، ويخضع لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات بإيداع تصريح مسبق من طرف المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت بحيث تحدد تطبيقات هذه المادة عن طريق التنظيم.

### المطلب الثاني: التعريف بسلطة ضبط السمعي البصري

هي مؤسسة عمومية وهيئة قانونية تضمن حرية العمل الإعلامي في مجتمع ديمقراطي ضمن ضوابط وأطر قانونية تهدف لخدمة عمومية وفق المصالح العليا للوطن<sup>5</sup>، وقد أوجدت لضبط التجاوزات على اعتبار أن حرية الصحافة هي امتداد لباقي الحريات ولا تبني على حساب المساس بحرية الأشخاص أو سمعة مؤسسات الدولة<sup>6</sup>، وقد خولت لهذه الهيئة القانونية صلاحيات من خلالها تمارس مهامها في الضبط والمراقبة والاستشارة وتسوية النزاعات.

وقد تحدد ذلك في المادتين 54 و55 من القانون 04-14 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري في 10 مواضع استهلكت تسع منها بكلمة " السهر على "، جزء منها يتعلق بحرية التعبير والممارسة يظهر في:

- السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في هذا القانون والتشريع والتنظيم الساري المفعول.

- السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي بكل الوسائل الملائمة في برامج خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لا سيما خلال حصص الإعلام السياسي والعام.

وأخر يتعلق بأخلاقيات المهنة من حيث أداء الرسالة في المواضيع الآتية:

- السهر على ضمان الموضوعية والشفافية.

- السهر على احترام كرامة الإنسانية.

أما الجانب المتعلق بالمضمون السوسيوثقافي فظهر في ما يأتي:

- السهر على ترقية اللغتين الوطنيتين والثقافة الوطنية ودعمها

- السهر على أن تعكس أصناف البرامج التي يقدمها ناشر وخدمات الاتصال السمعي البصري التنوع الثقافي الوطني.
- السهر الدائم على تامين حماية البيئة والمحافظة على صحة السكان.
- وأخرى تتعلق بالجمهور والمجال العام في 3 نقاط هي:
- السهر على عدم تمييز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام.
- تسهيل وصول الأشخاص ذوي العاهات البصرية أو العاهات السمعية إلى البرامج الموجهة للجمهور من طرف كل شخص معنوي يستغل خدمة اتصال سمعي البصري.
- السهر على أن لا يؤدي البث الحصري للأحداث الوطنية ذات الأهمية القصوى المحددة عن طريق التنظيم إلى حرمان جزء معتبر من الجمهور من إمكانية متابعتها على المباشر أو غير المباشر عن طريق خدمة تلفزيونية مجانية.
- تقوم سلطة ضبط السمعي البصري على أساس الضبط والمراقبة وقبل تحديد نوعية هذه الصلاحيات التي جاءت في المادة 55 وجب التعريف بمفهوم الضبط والمراقبة في القانون.

### المطلب الثالث: مفهوم الضبط

تعني كلمة الضبط لغة حبس الشئ، وهي مستمدة من كلمة ضبط يضبط ضبطاً، أي بمعنى لزمه وقهره وقوي عليه وحبسه، ويقابلها بالفرنسية كلمة *police* التي تعني ما لان واستكان، وهي مستمدة من كلمة *poli* أو *police*<sup>7</sup>، كما أن للضبط معنى واسع في اللغة القانونية القديمة، حيث كان يعني كل إجراء تتخذه الدولة لأجل تحقيق أهداف المجتمع السياسي، ويعرف الضبط الإداري في معناه الضيق، أنه مجموع الأنشطة التي تقوم بها إدارة أو مؤسسة أو هيئة لها سلطة.

يمكن إعطاء تعريفات كثيرة و متنوعة للضبط الإداري، ومن زوايا متعددة غير أن الفقه ركز كثيراً على معيارين للتعريف بالضبط، وهما المعيار العضوي والمعيار الموضوعي<sup>8</sup>.

1. المعيار العضوي: يعني الضبط الإداري أنه مجموعة الأجهزة والهيئات التي تتولى القيام بالتصرفات والإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على النظام العام ، ويجرى الحديث حينئذ

عن الهيئات التي تتكفل بعملية الضبط، وعن أعوان الضبط والأشخاص المكلفين بتنفيذ الأنظمة وحفظ النظام.

2. المعيار الموضوعي (المادي): من منطلق هذا المعيار يمكن تعريف الضبط على أنه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الهيئات العامة حفاظا على النظام العام، أو أن الضبط يكمن في إحدى نشاطات السلطات الإدارية وهذا المعنى هو الأهم في القانون، ويمثل هذا النشاط مجموع التدخلات التي تجسد في شكل تنظيمات تهدف من جهة إلى رفع القيود على حرية الأفراد لممارستهم لبعض النشاطات، ومن جهة أخرى إلى حماية النظام العمومي.

### المطلب الرابع: مفهوم الرقابة

هي وظيفة إدارية معناها القياس والتصحيح والإشراف والمراجعة من طرف سلطة أعلى، تهدف إلى قياس الأداء الفعلي للمؤسسات وتصحيح الأخطاء والانحرافات وفق نظام رقابي مفهوم يبين الأعمال المنحرفة والوسائل التصحيحية لذلك، وتتحدد مجالات الرقابة في :

#### (1) الرقابة على الموارد المادية:

تشمل عدة نواحي حسب القطاع الذي تمارس فيه وفي قطاع السمعي البصري تشمل جودة البرامج وتطابقها مع الموروث السوسيوثقافي للمجتمع، وكذا على عتاد البث والوسائل التي تستخدم في النشاط السمعي البصري.

#### (2) الرقابة على الموارد البشرية:

تتعلق أساسا بالتوظيف واستغلال الكفاءات في مجال الإعلام، والرقابة هنا في كيفية وأساليب التوظيف.

#### (3) الرقابة على الموارد الإعلامية:

وهنا عن نوعية المعلومات وتصنيفها وفق المصالح العليا والمصالح العام، والتحقق منها بالنظر لخلفياتها والغرض منها.

#### (4) الرقابة على الموارد المالية:

يعد هذا المجال أهم أشكال الرقابة لعدة اعتبارات خاصة في المجال الإعلامي انطلاقا من مبدأ من يملك الوسيلة يملك المعلومة ومن يملك المعلومة يملك السلطة، كما أن هذا الشكل يتحكم في باقي الأشكال السابقة المادية والبشرية التي تحتاج إلى موارد مالية. وفي مجال الضبط تتحدد أهم صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري في ما يلي<sup>9</sup>:

- تطبق القواعد المتعلقة بشروط الإنتاج والبرمجة وبث حصص التعبير المباشر بالإضافة إلى حصص الوسائط السمعية البصرية خلال الحملات الانتخابية طبقا للتشريع والتنظيم ساري المفعول .
  - تطبق كفيات بث البرامج المخصصة للتشكيلات السياسية والمنظمات الوطنية النقابية والمهنية المعتمدة .
  - تحدد الشروط التي تسمح لبرامج الاتصال السمعي البصري باستخدام الإشهار المقنع للمنتوجات أو بث حصص الإقناع عبر التلفزيون.
  - تحدد الشروط التي تسمح لبرامج الاتصال السمعي البصري باستخدام الإشهار المقنع للمنتوجات أو بث حصص الإقناع عبر التلفزيون.
  - تحدد القواعد المتعلقة ببث البيانات ذات المنفعة العامة الصادرة عن السلطات العمومية.
- أما في مجال الرقابة ( المراقبة) فأهم الصلاحيات تظهر في :
- تسهر على احترام مطابقة أي برنامج سمعي بصري كيفما كان وسيلة بثه مع التنظيمات سارية المفعول.
  - تتأكد من احترام الحصص الدنيا المخصصة للإنتاج والتعبير باللغتين الوطنيتين .
  - تمارس الرقابة بكل الوسائل المناسبة على المضمون والموضوع وكفيات برمجة الحصص الإشهارية.
- المبحث الثاني: قراءة نقدية في صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري**
- رغم القوانين الناصبة على حماية الموروث السوسيوثقافي وحق المواطن في تلقيه وفق ماير وقيم مجتمعه الجائري، إلا أن الممارسات لا تحترمها، مما توجب تقديم قراءة نقدية لصلاحيات سلطة الضبط من المنظورين السياسي والسوسيوثقافي



## المطلب الأول: قراءة نقدية في صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري من المنظور السياسي

بالتمعن في هذه الصلاحيات نلاحظ عدة ثغرات قانونية تعكسها العضوية في هذه الهيئة التي يفترض أن تتنافى مع أي انتماء لهيئة قيادية لحزب سياسي، بحيث تم تغليب الرقابة على التنظيم بالنظر للتركيب البشرية لسلطة ضبط السمع البصري والتي تتشكل من تسعة (9) أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي، خمسة (5) منهم يختارهم رئيس الجمهورية وعضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة، وعضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني. وتشتترط المادة 57 أن يتم اختيار أعضاء سلطة السمع البصري بناء على كفاءتهم وخبرتهم واهتمامهم بالنشاط السمع البصري يعينون لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وبالعودة هنا إلى المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة الذي يعد هيئة مستقلة تنظيميا ويعمل من أجل غرس القيم النبيلة للعمل الصحفي، وصون مهنة الإعلام من الاستغلال والتلاعب بالمهنة ومقوماتها، بحيث تم انتخابه في الحادي عشر من شهر ماي سنة 2000 وبالنظر إلى تركيبته التي تتكون من تسعة (9) صحافيين تم انتخابهم من قبل زملائهم الصحفيين، نلمس الهوة في الدور الذي أقيمت عليه سلطة الضبط فبالرغم من تضمن القانون 05-12 لمادة تمنع تحزب رئيس السلطة إلا أن الرئيس الأول لهذه السلطة هو سياسي متحزب ( التجمع الوطني الديمقراطي)، وهي إشارة واضحة على تغليب الرقابة على التنظيم بما يخدم الدولة التي تحتفظ بأدوات التدخل لضبط السمع البصري، خاصة أن تحرير القطاع جاء بعد 25 سنة من تجربة تحرير الصحافة المكتوبة، وارتبط أساسا بالرهانات الأمنية فتطور الأحداث والتغيرات الخارجية وضع الجزائر أمام عدة تحديات خاصة إعلاميا فإن لم تتحكم وتتكلم فإن الآخر يتكلم بأسلوبه وهدفه الخاص، لذا كان لزاما منح الحريات لتعدد الآراء وتدفق المعلومات، وهذا أيضا مؤثر على تسييس سلطة ضبط السمع البصري التي لم تأت من فراغ وإنما من قلب مسار سياسي فرضته التحولات، فقوة السلطة السياسية في الإقناع والجذب بوساطة القوة الناعمة ( الإعلام)، وهو ما أتيح لها من خلال مخاطبة البيئة الداخلية والخارجية ليس في الخطاب الرسمي فقط بل حتى في الخطاب الاجتماعي.

وحتى وإن كانت هناك نقلات نوعية قبلت فيها السلطة السياسية القائمة في الجزائر بالتعددية السمع بصرية، إلا أن هناك ضوابط وجملة من المهام تحتفظ بها اتجاه القنوات الخاصة في مسؤولياتها في الدفاع عن الأمن القومي للدولة، وهذا متفق عليه لا يمكن تجاوزه، لكن السؤال الذي يطرح هنا : إذا حافظت السلطة السياسية على مصالحها وأمنها بمراقبة ما تبثه القنوات الخاصة فالكثير من تلك القنوات نفسها بينت في خطاباتها ومضمونها عن مستوى شعبي يمس بحق المتلقي في إعلام هادف ومحترم يخاطب العقل والفكر والمنطق في إطار محددات اجتماعية وثقافية للمجتمع، وإن كانت سلطة الضبط منذ بداية نشاطها قد وجهت 5 إنذارات للقنوات تعلقت بالمساس بالأمن السياسي آخرها لقناة النهار في تعرضها لمسار رئيسة حزب العمال، فأين حق المواطن - ونتعمد قول المواطن مادام المعادلة سياسية هنا - في حمايته من المحتوى الشعبي على شاكلة " تاكلي الجاج " و " الواي واي " ... الخ وكيف نحمي المتلقي عندما يتجاوز المحتوى ما هو موجود في القانون؟، وهل هذا الخطاب الشعبي هو عمل ممنهج في إطار سياسة الإلهاء التي تحدث عنها نعوم تشومسكي؟.

وعليه فإن تسييس سلطة ضبط السمعي البصري يؤمن مصالح السلطة السياسية ولا يؤمن حاجات الجمهور رغم تضمن مواد تنص على احترامه كطرف مهم في العملية الاتصالية، لذا يجب أن يكون الضبط تشاركيا يتم فيه إشراك الفاعلين في القطاع سواء أكاديميين أو إعلاميين، وليس سياسيين وبرلمانيين بالنظر إلى مستوى السياسة والبرلمان الجزائريين، كما أن الضبط التشاركي يلزم المقاربة الليبرالية في مسعاها إلى تقليص دور السياسي.

فعلا يعد قانون 24 فيفري 2014 القانون المنظم للسمعي البصري وهو ثورة في مجاله لأنه أعاد النظر في الكثير من المسلمات عبر 113 مادة التي يحتويها خاصة في الضوابط التي يجب على القنوات الخاصة التقيد بها لكن ما هو واقع نشاط القنوات الآن وما هي حدود الحرية وحدود المسؤولية؟، إذا علمنا أن 45 قناة جزائرية تنشط في إطار جزائري وقانون أجنبي وبعد الإعلان على اعتماد خمس (5) قنوات فقط نتساءل عن مصير ومكانة باقي القنوات، أيضا لما نتحدث عن الحرية والمسؤولية في نشاط القنوات يحيلنا هذا عن الحديث عن الإشهار الذي يعد عصب الاستمرارية الإعلامية وفي ظل

تناقصه خاصة مع أزمة التقشف ومنه التساؤل عن الموارد المالية للقنوات واليات الرقابة في ذلك من سلطة الضبط السمعي البصري، ضف إلى ذلك تنظيم فوضى ممارسة نشاط القنوات في ظل وجود غموض مالي وإداري، غموض في أساليب التوظيف وكذا عدم احترام حق الملكية الفكرية والفنية والتقليد في البرامج التي أعدت في بيئات تختلف عن بيئة المجتمع الجزائري فكريا وأخلاقيا وثقافيا واجتماعيا.

وهنا نطرح سؤالاً أيضاً عن كيفية ممارسة الرقابة إذا ما عدنا إلى المادة 55 في مجال الرقابة " تمارس الرقابة بكل الوسائل المناسبة على المضمون والموضوع وكيفيات برمجة الحصص الإخبارية "، ما نوع الرقابة هنا وما هي الوسائل المناسبة التي نمارس بها الرقابة على المضمون والموضوع والإشهار، في قراءتنا النقدية لهذه الصلاحية الرقابية نرى أن كلمة الوسائل المناسبة هي مطاطية تحمي السلطة بها مجال الممارسة وقوة الرقابة من مؤسسة إعلامية إلى أخرى في ظل عدم تحديد واضح لتلك الوسائل المناسبة بحيث يوجد غموض يمنح للسلطة قوة التدخل في أي وقت وبأي وسيلة تراها هي مناسبة مع المؤسسة المستهدفة .

### المطلب الثاني: قراءة نقدية للأطر القانونية من المنظور السوسيوثقافي

نصت كل قوانين الإعلام بالجزائر والمشاريع التمهيدية كما المجلس الأعلى للاتصال الذي اعتبر سلطة مستقلة لضبط السمعي البصري ويتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وتضمن التعددية في الإعلام وحرية الصحافة والاتصال ومن مهامه ممارسة الرقابة بكل الوسائل الملائمة على موضوع الحصص الإخبارية التي يبثها السمعي البصري ومحتواها وكيفية برمجتها، كما حددت المادة 42 من المشروع التمهيدي لقانون الإعلام سنة 2002 والذي فتح الباب للباحثين والأكاديميين المهتمين بالإعلام لمناقشته وهذا أمر جديد مقارنة بما كان سائداً، حددت مهام هذا المجلس والتي يمكن حصرها في نفس المهام التي جاء بها المشروع التمهيدي السابق بإضافة بعض الصلاحيات والتي من أهمها السهر على جودة التبليغ وكذا الدفاع عن الثقافة الوطنية وترويجها لاسيما في مجالات إنتاج وبث المؤلفات الوطنية من طرف البث السمعي البصري إلا أن تشكيلة المجلس لم تتحدد في هذا المشروع، كما لم يخصص مساحة كافية لحماية حق الجمهور في نقل السمعي البصري لموروثه السوسيوثقافي ضمن صلاحيات سلطة الضبط.

ورغم صدور التشريعات القليلة التي تؤكد على حماية الموروث السوسيوثقافي الوطني، إلا أنها لم تطبق على الميدان بل تم تجاوزها من قبل الممارسين الإعلاميين والذي يظهر جليا من خلال اللغة المستخدمة في السمعي البصري، فهي لغة هجينة يمكن أن نطلق عليها العرنسية بإضافة النكهة الإنجليزية فرغم الحرص في التشريعات على استخدام اللغة الوطنية العربية أو الأمازيغية كلغة وطنية تعبر عن الهوية الجزائرية إلا أنها هذا الأمر كان مجرد حبر على ورق.

وجاء في المادة 6 لقانون الإعلام يجب على المؤسسة أن تشجع على بث الثقافة الوطنية وعلى إشعاعها بجميع خصوصياتها وعناصرها وتطويرها وترقيتها<sup>10</sup> إلا أن الممارسات الإعلامية خاصة في القنوات الخاصة كالنهار والشروق والأجواء و buer tv والجزائرية لا تحترم بنود هذه المادة، ونجد محتوياتها خاصة المسلسلات والأفلام والأغاني تتجه إلى دبلجة البرامج الأجنبية سواء كانت عربية أو غربية في حين لا نجد في القنوات العربية ك mbc، ودبي، وأبو ظبي، والسورية وغيرها من القنوات العربية أي أثر لأي أغنية أو برنامج أو مسلسل جزائري كونها تعمل على الحفاظ على الموروث السوسيوثقافي وترسيخه في أذهان جمهورها، وكذا بالنسبة للقنوات الغربية، وحتى القنوات العربية بدل إن لم تستورد وتديلج تعتمد على التقليد وهذا يجعلها تسير نحو تحقيق إعلام كوكبي مع الحفاظ على الهوية الوطنية، وللأسف هذا الأمر غائب في الساحة الإعلامية الجزائرية نظرا لعوامل إيديولوجيا وسياسية واقتصادية وحتى استعمارية.

فرغم قيام رئيس المجلس الأعلى للإعلام قبل حله بمراسلة المدير العام للتلفزيون الجزائري بخصوص تشجيع وتدعيم البث باللغة العربية مذكرا إياه بأهم بنود قانون تعميم استعمال اللغة العربية ومهام السمعي البصري ضمن هذا القانون، مشيرا إلى أن المجلس الأعلى للإعلام لاحظ تقصير من قبل المؤسسة الإعلامية الجزائرية في مجال استخدام اللغة العربية والإساءة إليها في بعض الحالات من حيث قواعدها وسلامة تعابيرها.

وعليه جاء في المراسلة أن المجلس يلح على وجوب العمل للتوسيع التدريجي لمجال استعمال اللغة العربية إلى غاية أن يشمل في حينه كافة الحصص التي تبرمجها وتبثها المؤسسة الإعلامية الجزائرية.

كما حذر رئيس المجلس الأعلى للإعلام مدير التلفزيون الجزائري بوجوب احترام اتخاذ وفقا لدفتر الشروط الإجراءات الكفيلة بضمان معالجة جيدة للغة الوطنية والتطوير العاجل لوسائل تعريب الأشرطة الصوتية للتدخلات التي تتم بلغة أجنبية<sup>11</sup>، وهذا من أجل خدمة الهوية الوطنية والدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية، إلا أن هذه المراسلة ورغم أهميته لم يتم الأخذ بها في المشهد السمعي البصري ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم لا تحترم اللغة العربية ولا قواعدها في الممارسة الإعلامية خاصة في القطاع الخاص، الذي يدافع عنه من قبل البعض باعتباره مولود حديث ويحتاج إلى التكوين، المشكلة ليست في التكوين وإنما في السياسات المتبعة.

فالتشريعات كلها أكدت رغم قلتها في المجال السوسيوثقافي على أهمية هذا المجال لارتباطه بموضوع الهوية الوطنية والمحلية، فالمجال السوسيوثقافي ذو مدلول شامل يغطي الجوانب الروحية والفنية والمادية للإنسان، فهو يضم تفاعلات الأفراد في بيئة معينة تشمل ضروب المعيشة وأساليب التعامل، وأنماط السلوك، فالموروث السوسيوثقافي يعبر عن نظرتنا للحياة وتفسيرنا للوجود ونضال الأجيال عبر التاريخ، وتصورنا للقيم والعلاقات الاجتماعية، وبالتالي فهذا الموروث يعتبر جزء من هويتنا الوطنية وحضارتنا بكل ما أنتجناه عبر العصور وكل ما سننتجه في الحاضر والمستقبل من أفكار وممارسات وفنون، وما أنجزناه من عمران، وما صنعناه من أدوات وما استعملناه من أزياء الملابس وما توارثناه من عادات وتقاليد في شتى المجالات، وهذه هي دعائم ثقافتنا الوطنية المعبرة عن شخصيتنا الجزائرية الأمازيغية العربية المسلمة، التي من المفروض على المشهد السمعي البصري أن يعكسها بدل تشويهها، فما يبث من برامج يعكس أن المجتمع الجزائري لا يعرف هويته، فهو ذو شخصية متشذرة مفتتة تائهة بين الهويات القومية والعالمية.

وبموجب قانون السمعي البصري لسنة 2014 تنص المادة 11 على تشجيع الحوار الديمقراطي وتنمية المبادلات الثقافية بمختلف مناطق الوطن وترقية قيم السلوك الحضاري والتسامح والمواطنة والمساهمة في تنمية الإبداع الفكري والفني وكذا إثراء المعارف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية.

والمادة 48 منه القانون ذاته تنص على ترقية اللغتين الوطنيتين والتلاحم الاجتماعي والتراث الوطني والثقافة الوطنية بجميع تعابيرها في البرامج التي يتم بثها.

كما تضمنت المادة نفسها تفضيل استعمال اللغتين الوطنيتين في حصص ورسائل الإشهار مهما كانت كيفية البث أو التوزيع، ما عدا الأعمال السينماتوغرافية والسمعية البصرية في نصها الأصلي والأعمال الموسيقية التي يكون نصها محررا كليا أو جزئيا بلغة أجنبية، باستثناء هذه الحالات يكون اللجوء إلى الدبلجة أو العنونة السفلية إجباريا. إلى جانب التأكد من بلوغ نسبة 60% على الأقل من الإنتاج الوطني للأعمال الموسيقية والثقافية الناطقة بلغة وطنية، إلا أنه تم حصر الثقافة في الموسيقى بينما الثقافة تضم مجموع الظواهر المميزة والرموز التي يختص بها كل مجتمع وهي تشمل أنماط العيش وطرق الإنتاج ومختلف القيم والعقائد والآراء فالثقافة تتجاوز أبعاد الفنون والموسيقى، والتي يجب على السمعي البصري أن يعبر عنها وعلى التشريعات صيانتها والاهتمام بها بنفس الاهتمام بالسياسة.

ومنحت الحكومة بموجب قانون 23 مارس 2014 سلطة الضبط صفة حجر الأساس لنظام السمعي البصري الوطني الجديد بفضل ما تتمتع به من صلاحيات من خلال بسط سلطتها الضبطية التي تجعلها الحارس والضامن لعدم خروج القنوات الخاصة عن المبادئ الموضوعية المعروضة أعلاه، وهي سلطة مكلفة بتنظيم الإعلام السمعي البصري وتسهر على حماية حقوق النشر والطبع والتوزيع وحماية حقوق الجمهور المتلقي كأفراد وجماعة اجتماعية أو رسمية.

**المبحث الثالث: توصيف المشهد السوسيوثقافي السمعي البصري في الجزائر**  
قبل الشروع في توصيف المشهد السمعي البصري والموروث السوسيوثقافي لا بد من تحديد بعض المفاهيم التي تشكل أرضية دراستنا.

#### المطلب الأول: السوسيوثقافي

تزاوجت الدراسات السوسولوجية والثقافية مع نهاية القرن 19 م بعد انتباه علماء الاجتماع إلى النقاط المشتركة بين الظواهر الاجتماعية وما تخلفه من آثار ثقافية على الأفراد، ومنذ ذلك الحين ارتبطت الدراسات الاجتماعية والثقافية ببعضها البعض، مما تمثلانه من علاقة جدلية تستدعي الأولى الأخرى، فبدأت العديد من الدراسات تهتم بالجانبين على حد سواء، وعليه ظهرت الدراسات السوسيوثقافية التي تركز على سلوكيات وميولات الأفراد التي تشكل السلوك السوسيوثقافي العام، فهي تعتمد على السياقات المحيطة بالفرد لفهم سلوكه، وتفسير مواقفه، وتحديد الدوافع والحاجات التي تقف وراء

تلك المواقف، فالفرد والسياق الذي ينتمي إليه هما المحور الأساسي في الدراسات السوسيوثقافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فوسائل الإعلام هي انعكاس للبنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة في أي مجتمع، إلا أننا اخترنا الجانب السوسيوثقافي لأن التجربة البشرية أثبتت أن رهان بناء وتشديد مجتمع قوي بالاستناد على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط قد يفشل، وعليه فالعوامل السوسيوثقافية بمفهومها الفكري والمعرفي يمكن أن تبني المجتمعات، ويمكن أن تكون الاسمنت الذي يشد أطراف الجمهور الذي اختلف أثناء هزات سياسية، فالعوامل السوسيوثقافية أصبحت عاملا أساسيا في إضفاء الطابع الاجتماعي على الحياة اليومية. ويرى الأنثربولوجيون أن كل ما هو موجود في وسطنا الاجتماعي هو بالضرورة ثقافي<sup>12</sup>، فمكانة وسائل الإعلام وأثارها على الحياة الفردية والجماعية لا تنمو في فراغ، فهي تأخذ مكانها ضمن سياقات سوسيوثقافية كما أن الجمهور ينتمي إلى جماعات داخل الجماعة الاجتماعية الكبرى.

كما أن PIERRE BOURDIEU في نظريته المسماة بالحقل يرى أن رأس المال الرمزي ظاهرة اجتماعية ترتبط بالسمعة والشرف في سياق ثقافي معين<sup>13</sup> فأغلب الدراسات تركز على أن الثقافة والمجتمع وجهان لعملة واحدة، وهذا الرأي يؤيده عزي عبد الرحمن. إضافة إلى هذا فإن M.CASTELLS يؤكد على أن خلق ومعالجة ونشر واستغلال المعلومات كلها أفعال ثقافية تتأتى في إطار وبناء سوسيوثقافي معين<sup>14</sup>، فالاستخدام سلوك ثقافي وتصور وتمثل المعلومة ونشرها أو حجزها بناء ذهني ثقافي كما أن التعامل مع التقنية يكون دائما تعاملًا ثقافيا فالغاية لا تكمن في جمع المعلومات وإنما من الفائدة التي يجنيها منها المجتمع<sup>15</sup>.

### المطلب الثاني: الموروث السوسيوثقافي

هو كل ما يصل إلى الجيل عما سبقه. وليس إلى ما توصل إليه الجيل السابق، لكن أيضا كل ما ورثه عن السابقين والذي يشكل سلسلة مترابطة بدون نهاية عبر القرون، فالتراث يمكن أن يكون العنصر الأكثر أهمية من العناصر التي تسمح لإنسان، كنوع، من تجاوز مصيره الفردي ويحدد استمراريته الخاصة، فيمكن أن يفهم كمسار من الإبداع والتجدد الذي يضمن الاستمرارية، ويجمع مكونات الحضارة الإنسانية (المادة، والحياة، والفضاء، والزمن)<sup>16</sup>.

والتراث ليس تلك الأشياء المادية التي تورث فقط وإنما يشمل اللغة والأفكار والمعتقدات والعادات الرموز والمؤسسات الاجتماعية والأدوات المادية والتقنيات والأعمال الفنية والعمارة والطقوس والاحتفالات، ومن الواضح أن استخدام التراث ومكوناته يعتمد على قدرة التفكير المنطقي والتجريد، فالتراث الرمزي يرتبط بالهوية التي من مسؤولية كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية حمايتها ونقلها للأجيال، وتعد وسائل الإعلام والوسائط الجديدة للاتصال أفضل حوامل للموروث السوسيوثقافي للمجتمع.

والموروث السوسيوثقافي هة الذي يحدد الهوية، فكما أن الذرة هي الوحدة الأساسية للمادة والخلية هي الوحدة الأساسية للحياة، كذلك الموروث السوسيوثقافي هو الوحدة الأساسية في الثقافة، وفي اعتقادنا أن وسائل الإعلام هي الناقل والحامية لهذا الموروث، وبالتالي فإن قراءة التراث يجب أن تركز بشكل أساسي على الملامح الإعلامية السوسيوثقافية التي تميز ثقافتنا وتصنع وحدتها الأساسية والتي يمكن تطوير هوية مجتمعنا، فبالإضافة إلى ما تقدمه لنا وسائل الإعلام من معلومات وحقائق في شتى المجالات تقدم لنا معلومات وحقائق أيضا في مجال التراث السوسيوثقافي، فالمنظومة الإعلامية دائما ما تحوي ذخائر وكنوز ممثلة في شواهد وحقائق تاريخية وتراثية مهمة عن عادات وتقاليد وفنون وأشكال الحياة اليومية، وعمائر دينية ومدنية منها ما زال قائما ومنها ما تعرض للاندثار.

وعليه أصبح الحفاظ على التراث السوسيوثقافي موضع اهتمام عالبي، لكونه أحد المقومات الأساسية لكشف العمق الحضاري لأي أمة، وإبراز تطورها الثقافي والفكري، والدليل الرمزي لكتابة التاريخ، فهو يمثل ذاكرة الأفراد والمجتمعات، ومعتقدات وتقاليد، وأفكاراً، ولما كان التراث يحمل قيما كان لا بد من دراسته والحفاظ عليه، فهو مصدر من مصادر المعرفة والثقافة ويحمل في طياته العبر والدروس ويعزز دورها في الحياة المعاصرة، ومن هنا فالموروث السوسيوثقافي الذي نقصده هو ذلك المركب الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفن والأخلاق والعادات وكل التقاليد الخاصة بكل أمة والتي تميزها عن أمة أخرى التي تنقلها وسائل الإعلام وعلى رأسها السمعي البصري، فنحن هنا ندرس الثقافة التلفزيونية في بعدها السوسيوثقافي من خلال العملية الإعلامية.

عند توصيف المشهد السمعي البصري الجزائري لا بد من إبراز فورة القنوات التلفزيونية الخاصة، والتي فاق عددها حتى الآن 18 قناة منذ نشأتها، تبث مضامين



إخبارية وفنية وبرامج سياسية واجتماعية جزائرية، لكنها مسجلة لدى وزارة الاتصال الجزائرية كقنوات أجنبية معتمدة للعمل في الجزائر، لكنها تضطر إلى بث برامجها من الخارج. وتعد القناة الإخبارية "جزائر شوب" خاصة بالإشهار والإعلانات والدعاية، أول قناة خاصة في الجزائر، بدأت بثها من الأردن، إلى جانب قناة "النهار Tv news" التي تعد أول قناة تلفزيونية جزائرية ذات طابع إخباري، وهناك قناة "الشروق Tv"، "الشروق news" و"الجزائرية" و"الهقار" التي توقفت عن البث مؤخرا و"دزاير نيوز"، "دزاير Tv" و"الأطلس" التي توقفت هي الأخرى عن البث إلى جانب "الوطن"، إضافة إلى قناة "نوميديا نيوز" الإخبارية، إلى جانب "البلاد"، "L'index الجزائرية"، "الخبر kbc"، "beur Tv"، "الأجواء"، "الفجر Tv"، كما وشهد الفضاء التلفزيوني في الجزائر إطلاق عدة قنوات مستقلة ومتخصصة، كقناة "جرجرة"، موجهة للأطفال، وقناة "سميرة Tv" و"الشوق بنة btv" و"النهار لكي" الخاصة بالمرأة والطبخ والموضة، وأطلقت قناة "الهداف Tv" وهي قناة تهتم بالرياضة، كما تم إطلاق قناة إخبارية "جزائر 24".

لكن مجمل هذه القنوات التلفزيونية الخاصة، تبث من تونس والأردن والبحرين وفرنسا ولندن، لعدم تحرير السلطات الجزائرية مجال البث التلفزيوني، في انتظار إصدار قانون سمعي بصري، كإطار ينظم عمل القنوات الخاصة، والبث من الخارج يكلف أموال طائلة من المفروض تخصص للإنتاج الوطني فهناك تعطشاً من قبل الجزائريين لرؤية قنوات جزائرية بمضمون جزائري لا معولم، فهذا الانفجار الفضائي بهذه المضامين خلف فوضى القنوات.

فالموروث السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري في مطلع القرن الجاري قامت القنوات التلفزيونية الخاصة بحصره في ثقافة هز البطون والأرداف<sup>17</sup> وتصفيق الأيدي مع أغنية الواي واي ولم تعد القنوات تنشر الثقافة ولا تعمل على الحفاظ عليها ولإنما الهدف من بث البرامج هو تسلية الجماهير، فكما يشير الباحث بيار بورديو في قوله مثل سلاله الحيوانات التي تعاني من خطر الانقراض بسبب تغيير الظروف الايكولوجية او خرابها، أصبحت الثقافة تواجه الخطر ذاته لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنمو فيه أصيبت بداء الريح.<sup>18</sup>

وهذا أحسن تعبير عن حال الثقافة التلفزيونية في وقتنا الراهن، فالثقافة التلفزيونية أصبحت سلعة تخضع لقانون الطلب الهدف منها جلب جيوب الممولين، فالمهم

الخدمة الخاصة بعيدا عن الخدمة العمومية، فكل ما يهتم مالكي المؤسسة الاعلامية الريح الخاص بعيدا عن نشر الثقافة والحفاظ علي بقائها وتطورها وترسيخها في ذاكرة الجمهور المتلقي، فالتلفزيون أصبح استعراض يقدم لجمهور واسع وعريض غير معروف يقوم على التسلية والترفيه ولا يتماشى مع قيم ومبادئ المجتمع الجزائري.

فالتلفزيون الجزائري لا يخدم الموروث السوسيوثقافي بمفهومه الجمالي الراقى فمثلا لا يوجد قناة تلفزيونية تستقبل أو تستضيف كتاب وأدباء بل تكتفي بانجاز بورترية عنهم في حالة وفاتهم، فالتلفزيونات الجزائرية الخاصة كغيرها من التلفزيونات العربية تميل الى التنميط والتماثل مما يقضي على مبدأ التنوع والإبداع، وهذا النقص يعود إلى غياب دور سلطة الضبط التي من المفروض تحرص على تطبيق القوانين الخاصة بهذا المجال وهذا ما جعل الممارسين الاعلاميين يتمادون في تجاوزاتهم متجاهلين حق الجمهور في اعلام ثقافي ولعل السبب يعود للعامل السياسي فاعلم القنوات الخاصة تميل إلى أن تكون سياسية أكثر منها سوسيوثقافية، وحتى الدراسات الأكاديمية في معالجتها لمجال السمعي البصري تقوم بقراءة قانونية أو سياسية، بعيدا عن القراءة السوسيوثقافية رغم أهميتها في استقرار المجتمع.

وفي مجال الابداع والإنتاج ميزانية التلفزيونات العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة المخصصة لاستيراد البرامج الأجنبية هي أكبر من الميزانية الموجهة للإنتاج<sup>19</sup> ففي القناة الجزائرية الاولى مباشرة بعد بثها يبث مسلسل هندي بدل مسلسل جزائري، كما نلاحظ غياب شبه تام لحصص الأطفال الثقافية في التلفزيونات الجزائرية الخاصة والعامة التي تعلمه أصول الثقافة الجزائرية العربية فحقيقة لا مفر منها فالقنوات التلفزيونية الجزائرية العامة والخاصة تفتقد إلى الخصوصية الثقافية المحلية، فالعديد من التقاليد والعادات التي تزخر بها الجزائر نجدتها غائبة في الساحة الإعلامية يقول البعض ربما يعود هذا لغياب النشاطات الثقافية في المجتمع الجزائري بل على العكس فتقريبا كل أسبوع تقام الملتقيات والمؤتمرات في الجامعات والمعاهد الجزائرية إلا أنها غائبة في الساحة الاعلامية إذ يفضل الممارسون بث توزيع جوائز الاوسكار على بث فعاليات الملتقيات الوطنية والدولية وإن بثت فتخصص لها مساحات لا تتجاوز الدقيقتين، وفي ولاية الشلف مثلا في الآونة الاخيرة شهدت المنطقة تظاهرات ثقافية تعكس طبيعة المنطقة من مؤكلات وتراث حرفي وعلى مستوى اللباس وإظهار تقاليد وعادات المنطقة وكيف

تطوّرت، إلا ان هذه التظاهرات هي الأخرى لم تلق صدى على مستوى الساحة الإعلامية فالمجتمع الجزائري حقيقة يزخر بالعديد من التظاهرات الثقافية إلا أن الممارسين الإعلاميين لا يعيروها اهتماما إلا اذا كانت مرتبطة بالغناء والرقص ويختزلون مفهوم الثقافة التلفزيونية في هذه المظاهر والتي تقام خصوصا في المناسبات التي تحضرها الشخصيات البارزة في الوسط الاجتماعي والسياسي، ويقتصر انتاج القنوات على البرامج الحوارية التي أغلبها يقدم ثقافة التهمك والسخرية في مختلف المجالات رغم تطور التكنولوجيا التي تمنح سهولة اكبر للانتاج المحلي فالمضامين العالمية رغم أنها انفتاح على الثقافات الأخرى إلا أنها لا تعكس الهوية، فالسمعي البصري الغربي لا يفتح على ثقافتنا ولا يبث مضاميننا لأنها لا تعكس هويتهم، وفي الساحة الإعلامية الجزائرية باستثناء قنوات الطبخ كالشروق بنة وسميرة tv التي تعكس بعض الملامح من الهوية الجزائرية.

وتجاهل التشريعات وتجاوز القوانين من طرف المالكين والممارسين وإن دل على شيء فهو يدل على أن بروز القنوات التلفزيونية الجزائرية هو ارتجالي دون تخطيط محكم وتحديد أهداف واضحة، وهذا ما جعلها لا تقدم ولا تضيف أي إضافة للمشاهد السمعي البصري، وكأن هذه الفضائيات تسعى أن تكون موجودة لمجرد الحضور<sup>20</sup>، وما يلاحظ عليها أنها تضطلع بوظيفة الترفيه على حساب التثقيف والتربية والتعليم والتفكير، فالابداع العربي الجزائري في هذه المجالات غائب فمثلا بالنسبة للوثائقيات فكل ما نجده الوثائقيات المستوردة مع إعادة دبلجتها وعنونتها، وبالنسبة للأفلام الأجنبية فتعرض كما هي بلغتها الأم أو بدبلجتها للغة الفرنسية وكأن الشعب الجزائري فرنسي.

والقنوات التلفزيونية الجزائرية على غرار قناة beur tv، الجزائرية، dzair news، Numidia، ...، لا تملك رأسمال ثقافي كي تعطي فائدة ثقافية للجمهور فمن المفروض أن تسهر سلطة الضبط على أن يزود السمعي البصري الحكومي وغير الحكومي في الجزائر جمهور المتلقين برأسمال ثقافي يتمثل في الكفاءات اللغوية والثقافية فالرأس المال الثقافي السمعي البصري يتشكل من خلال الإلمام والاعتیاد على الثقافة السائدة في المجتمع وخاصة القدرة على فهم واستخدام لغة راقية، التي تمثل ثقافة المجتمع والتي يعكسها المشهد الاعلامي، ولكن بعدم امتلاك القنوات الفضائية له يؤدي بالضرورة إلى عدم الحفاظ على الموروث السوسيوثقافي الجزائري خاصة في ظل غياب دور سلطة الضبط وتساهلها، وفي حقيقة الأمر لا يظهر دورها إلا في القضايا السياسية كما حدث مع قناة

الوطن، فغداة قرار إغلاق مقرات قناة "الوطن" الجزائرية الخاضعة لقانون أجنبي والمعروفة بتسمية "الوطن تي في" التي تنشط بطريقة غير قانونية وتبث مضامين تحريضية تمس برموز الدولة سارعت سلطة ضبط السمعي البصري إلى إصدار بيان لكل الفاعلين في هذا المجال إلى الالتزام التام بالقانون، مشيرة إلى أن هناك تماديا من بعض المنابر لا يمكن السماح به في دولة القانون، خاصة وأن التطورات التي يعرفها المشهد السمعي البصري في البلاد تدعومرة أخرى إلى التفكير بوجوب احترام القانون وأخلاقيات المهنة، وشددت سلطة ضبط السمعي البصري على الالتزام بالقانون والعمل على تحسين الأداء الإعلامي في البلاد بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين بعيدا عن كل مفاهيم الرقابة والضغط والتضييق إلا أن تم تسجيل بعضا من التجاوزات المهنية في بعض القنوات، ورغم أن هناك من التجاوزات ما يمكن تفهمه لحدثة التجربة، إلا أن هناك تماديا من بعض المنابر لا يمكن السماح به في دولة القانون، وعليه فهي تؤكد دعمها الدائم للإبداع وحرية التعبير واختلاف الرأي في إطار القوانين والأعراف<sup>21</sup>، ولكن إن تعلق الأمر بحق الجمهور فهذا الحق مهدور، وهذه القنوات لا تعكس الهوية الوطنية الجزائرية بل على العكس.

ومن المعلوم أن لكل جيل ثقافته التي استمدها من الماضي وأضاف إليها من الحاضر، لكن المشهد السمعي البصري ينقل صورة منمطة وموحد للموروث السوسيوثقافي وكأن لا جذور له، ورغم أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي عنوانه فأن من الصعب اختزال كل المجتمعات في عنوان واحد وقيم ومعتقدات واحدة وأسلوب حياة واحد<sup>22</sup> إلا أن المنظومة الإعلامية الجزائرية كغيرها من المنظومات الاعلامية العربية جعلت هذا ممكنا، وحتى على المستوى الوطني فأن السمعي البصري الخاص يكاد يكون عاصمي لا يعكس كل الثقافات الموجودة في الجزائر وهذا ما يعيب عليه ويتطلب حضور سلطة الضبط لتحديد مكانة الإنتاج المحلي في السمعي البصري.

### المطلب الثالث: الهوية الثقافية في القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية

قبل تحديد الهوية السوسيوثقافي في القنوات التلفزيونية الخاصة لا بد من تحديد الهوية الجزائرية التي هي متعددة الأبعاد وهذه الأخيرة ليست متناقضة بل تكمل بعضها البعض، والهوية الجزائرية هي جزء من الهوية العربية فهي كما أكد ابن باديس اللغة العربية هي الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الأغر، ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدين الإسلامي، والجنسية والقومية، ولغة الوطنية المغروسة<sup>23</sup>.

والحديث عن الهوية والخصوصية لا يعني التفوق والعزلة، والبقاء في الماضي ورفض الوافد فهناك قيم تتقاسمها الإنسانية وتشارك فيها جميع ثقافات العالم ولا بد من الاحتكاك بها دون التخلي عن الهوية الوطنية والمحلية، والدفاع عن الهوية ليست حالة جزائرية أو عربية بل هي ظاهرة عالمية فكل مجتمع كان ناميا أو متقدما يناهض المضامين الإعلامية المعوملة التي تتنافى وقيمه ومبادئه، ففرنسا تسعى جاهدة إلى الحفاظ على خصوصيتها ونقل موروثها السوسيوثقافي عبر المنظومة الإعلامية الفرنسية إلى جمهورها وذلك بالانتاج والابداع الفرنسي البحت وهذا من أجل حماية هويتها وإنقاذها من التشتت والغرق في المضامين الإعلامية المعوملة، إلا أن قنواتنا الجزائرية الخاصة في حالتها الحديثة تفتح أبوابها لكل المضامين رغم محاولتها التثبيت بالهوية الوطنية الجزائرية، إلا أن هذه المعركة ستكون خاسرة ما لم تتسلح بانتاج المضامين الإعلامية السوسيوثقافية الوطنية وتقوم بمقاومة عقلانية<sup>24</sup>.

ففي مقابل التيار الإعلامي المعولم يعد جمهور التلفزيون عنصرا مهما من عناصر العملية الاتصالية وهو واعي بهويته، وليس مجرد حاصل جمع عدد من الأفراد، ولكنه يعنى جماعة ما تجمع بين أفرادها خبرات مشتركة وظروف حياة معينة، تحتاج لتحى وتنقل من طرف وسائل الإعلام، بدل اعتباره مجرد متلق سلبي يتقبل ذلك الموروث الذي لا يعكس تجاربه وخبراته المشتركة وهويته، لكن المتتبع للمشهد السمعي البصري يلمح مظاهر سيطرة بعض الجماعات التي تمثل المصالح الخاصة في التلفزيونات الجزائرية، وسعيها للريخ فقط، أو سيطرة الدولة على هذه الوسائل وتوجيهها في اتجاه معين، بدل خدمة الموروث السوسيوثقافي الذي يحافظ على هوية المجتمع الجزائري رغم أنه في إطار حقوق الاتصال في مجال العلاقات الخارجية يدخل الحق في إخبار الآخرين، التدفق الحر

والمتوازن للإعلام، حماية الهوية الثقافية المحلية والوطنية، التبادل الثقافي، حرية الرأي والتعبير، حق الحصول على المعرفة، حق التصحيح وحق الرد.<sup>25</sup>

وحق الجمهور في نقل المورث السوسيوثقافي حق تفره كل القوانين فمثلا قانون الإعلام الفرنسي يحرص على عدم تخلي قطاع السمعي البصري عن دوره التثقيفي هذا للحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع ولتحقيق هذا أكد القانون على استخدام اللغة الفرنسية لا الانجليزية أو العربية، فاستخدام لغة أخرى يعتبر خطر على الحريات كون الشعب الذي يفقد ذاتيته الثقافية يفقد ضميره الجماعي<sup>26</sup> وهذا عكس ما يراه الممارسون الإعلاميون وحتى الأكاديميون في الجزائر إذ يعتبرون استخدام اللغة الفرنسية ليسا انتهاكا للهوية الجزائرية -والتي لا يزال الجدل قائما حول ماهيته- وإنما يدخل ضمن اطار مساييرة العولمة والحوار مع الآخر ويرون بأن اللغة مجرد وعاء لنقل الأفكار رغم أنها أسى من هذا، وقد عملت قنواتنا على افساد الذوق الغوي أكثر مما هو فاسد.

أساس قيام أي مؤسسة اعلامية مهما كان توجهها وانتماؤها هو خدمة جمهورها خاصة في المجال السوسيوثقافي وان لم تكن كذلك فهي فقيرة وفسادة أو محمية ومراقبة من طرف الدولة<sup>27</sup>، فالقنوات التلفزيونية تمثل حامل وناقل لتراث الأمة السوسيوثقافي، فثقافة المجتمع لا بد أن تنقل من جيل إلى جيل، فهذا المورث السوسيوثقافي هو استشفاف لماضي المجتمع وحاضره ومستقبله، ومزيج من القيم والتقاليد التي تعكس هوية المجتمع(30) فمثلا قناة الهقار سابقا كانت تبث ضمن نشرة أخبارها الأخبار الثقافية الحاملة للموروث السوسيوثقافي وحملت إحدى النشرات عنوان "الحايك يروي حكايته بالمدينة"، وفي نشرة أخرى عادات وتقاليد الصحراويين بالجنوب الجزائري في الطبخ واللباس وإكرام الضيف، إلا أنه نادرا ما تعكس الأخبار الثقافية والبرامج والدراما في جل القنوات الخاصة الهوية الوطنية والمحلية.

وفي الحقيقة سلطة الضبط تهتم أكثر بالعمل الصحفي أكثر منها بحقوق الجمهور الذي هو محور العملية الاتصالية كونه الناخب والمستهلك والمواطن في ذات الوقت، وإن اهتمت بالجمهور فلا يطبق هذا البند وهنا تطرح مسألة الضبط المهني إشكالية كبرى حول ايجاد وسائل لتطبيقه خاصة وأن الجمهور وجد نفسه أمام زخم القنوات التلفزيونية التي تتسابق لخدمته ظاهريا في فضاء إعلامي مفتوح ألغيت فيه الحدود الكلاسيكية كاللغة

والجغرافيا والحدود، فالسمعي البصري في القنوات الخاصة المتعددة لم يعد ينهض بالوظيفة التقيفية وإنما يسعى لإحداث التمشهد وتقديم ما هو غير منتظرا وذا طابع إثاري<sup>28</sup>، كون القائمين على إعداد الرسائل في وسائل الإعلام الجزائرية كغيرهم في القنوات العربية تتجاهل في أحيان كثيرة أخلاقيات وآداب المهنة واضعة نصب عينها المجال المحدود لمصالحها المادية أو المعنوية متجاهلة لعب دورها كوسيط في العملية الإعلامية بين المرسل والجمهور، وتعتبر التشريعات ووسائل رقابة لا تنظيم وهذا لعدم ثقتها في المشرعين. لا بد من إعادة التفكير في فلسفات السمي البصري الخاص بالجزائر بما في ذلك تدعيم الأعمال الفنية المرتبطة بالموروث السوسيوثقافي، والموضوعات التي تعكس الهوية الثقافية لمجتمعنا، وذلك بالقلق على الأبعاد السوسيوثقافية للإعلام في شكل فني شعبي (فولكلور)<sup>29</sup> الذي يضم التقاليد والأعراف أو في شكل فني راق يشمل العلوم والأدب وانتاجات النخبة المثقفة وابداعاتها.

كما أن السمي البصري عليه أن ينسجم مع متطلبات الهوية الوطنية والمحلية في ما يقدمه اعلاميا عبر قنواته المتعددة من حيث طبيعة المادة المقدمة وما ترسخه من قيم فكرية وسوسيوثقافية وذلك وفق خطط ومنهجيات مدروسة بعناية لتحقيق نشر الموروث السوسيوثقافي ونقله للجمهور، بعيدا عن التسطيح الاعلامي الذي يؤثر سلبا على نشأة الجيل، فالملاحظ لمنظومة الإعلام السمي البصري الجزائري يستخلص أن قنواتنا الخاصة لا تحمل أي مقومات أو مكيانيزمات تكون شبابنا لمواجهة الإعلام المعولم مما نتج عنه جيل جميل الشكل لكنه مجوف لا يعرف هويته فهو مفرغ من الداخل نتيجة ما تقدمه قنواتنا فهي تحرص في المجال السوسيوثقافي على تنشئة الجيل على متابعة مسابقات الأغاني وتوزيع التحيات، وإرسال الإهداءات صباحا ومساء كحال قناة النهار لكي تخصص شريطا لهذا الأمر الذي يعكس هشاشة شبابنا ويدمر الخصوصية في ذات الوقت، فلم تعد تستحي الفتاة من أن ترسل تحياتها لحبيبها معبرة له عن مشاعرها.

إن تجاوزات الممارسين وغياب سلطة الضبط التي من المفروض أن تردع هذه التجاوزات أدى إلى عدم انفتاح القنوات المنظم والمقنن في المجال السمي البصري وهي الآن في مواجهة انفتاح فوضوي غير قادرة على التحكم فيه ومراقبته، فالتنظيم القانوني ليس رادع أو عائق كما يراه الممارسون وبعض الأكاديميون وإنما هو الوسيلة الملائمة لتحقيق انفتاح مدروس على الأسواق السمعية البصرية، غير أن التجاوزات وعدم احترام

التشريعات وغياب مراقبة سلطة الضبط أدى إلى دخول منطلق تجاري وحفز مستثمرين من خارج الأوطان إلى اقتحام هذا القطاع، بحثا عن الربح في ظل غياب تجارب وخبرات في المجال، مما صرف المشاهد الجزائري عن مشاهدة قنواته الوطنية الخاصة أو العمومية، فالجمهور الجزائري يلقب القناة الوطنية الأولى باليتيمة، ويهجر القنوات التلفزيونية الخاصة ويعود إليها في شهر رمضان فقط.

ولهذا فالجمهور الجزائري اليوم في حاجة ماسة إلى وسائل سمعية بصرية تعرض همومه وتحديثه بلغته وتفهم تقاليده وتنوعه الثقافي وتنقل موروثه السوسيوثقافي الذي تزخر به الجزائر خاصة في ظل أزمة الهوية التي يعيشها، وهنا لا بد من عرض ماهية الهوية وكيف تصبح في أزمة.

فالهوية هي آلية دفاع تستحضر لحظة التوتر والقلق هذا من الناحية النفسية، أما من الناحية السوسولوجية فهي جملة التصورات والقيم والاستعدادات الذهنية والمعنوية والثقافية التي تمكن المجتمعات من أن تصون وجودها، وتصمد في وجه المؤثرات الخارجية سواء كانت ثقافية أو سياسية<sup>30</sup>، إلا أنه وفي زمن العولمة وانتشار المعلومات وتوفر حواملها أو بالأحرى في زمن ما بعد الحداثة، وثقافة الوسائط الإعلامية الكوكبية ضاعت ذات الإنسان وهويته وثقافته بحكم إلغاء تعدد الإبداع الإنساني، وإقصاء الاختلاف الحضاري والثقافي، إذ تماثلت البشرية في الأذواق وتشابهت في الاستهلاك، ولم يعد الجمهور يملك ميكانيزمات الدفاع في وجه هذا الكم الهائل من المضامين الإعلامية التي استهدفت المخيال الاجتماعي، وتم تفرغهم من مضامينهم الروحية والإنسانية والحضارية، وخاصة الخيالية، واختزلت الجمهور إلى مجرد منتج أو مستهلك، فتقنيات الإعلام فتت الهويات المعاصرة، "وأصبحت الهوية ضعيفة الصلة بالعصر، قليلة التأثير في مجريات الحياة المعاصرة، وقليلة الإشعاع لأنها مبتورة عن صلاتها بالعصر وغير قادرة على تحديث علاقاتها بالماضي"<sup>31</sup>، وفي ظل هذا الوضع بات الجمهور يبحث عن ملاذ ليسترجع هويته، ووجد وسائل الإعلام السمعية البصرية خير ملاذ، فهي تربط كل بلدان العالم وتختزله في قرية صغيرة يمكن التجول فيها في مدة قصيرة شأنها شأن الأنترنت، فهي كوكب صغير يتسم بالسرعة يساهم في تعويض الجمهور عما ينقصهم بأحسن وأفضل الطرق، كما أنها عامل لبناء الثقافات القومية وتعزيز الهويات الثقافية كما أنها تعمل على خلق ثقافات مشتركة، فلم تعد الهويات محدودة ومقيدة بأماكن معينة وإنما أصبحت تتخطى الحدود



الموضوعة من خلال هجرة الأشخاص والنقل الإلكتروني للأفكار والصور وترى ANGE أنه في النظام العالمي المتكامل بصورة متزايدة لا يوجد شيء اسمه الهوية الثقافية المستقلة فكل هوية يجب أن تعرف نفسها وتحدد موقعها في إطار علاقتها بالأطر الثقافية التي يقرها النظام<sup>32</sup>، إلا أن إعلامنا الجزائري لا يملك القدرات لتحقيق ما يبحث عنه الجمهور لذا يلجأ إلى الفضائيات الغير وطنية.

وتجربة البرازيل تعتبر خير دليل في مجال الهوية إذ استطاع هذا البلد أن يشحذ هويته وبينها وهو لا يملك أي تقاليد لأن السكان الأصليين أبيضوا، ولا يملكون لغة لأن اللغة البرتغالية هي لغة المستعمر، ولا يستند على عرق محدد لأن هناك عدة أعراق، فلم يملك البرتغال أي سند لتشكيل هويته فرمى بثقله في الموسيقى والأغنية الشعبية وجعل منها حاملا للهوية البرازيلية منذ 1930 والتي اعتمدت أولا على وسائل الإعلام والاتصال الكلاسيكية كالإذاعة والتلفزيون، ثم اعتمدت على الانترنت باعتبارها شبكة كوكبية<sup>33</sup>.

والتلفزيون جعلت الجمهور يشعر بأنه يعيش في عالم أصغر، وبأن المسافات أمست أقصر، الأمر الذي يعني أن الحوادث في مكان واحد لها تأثير مباشر في جمهور وأمكنة بعيدة جدا، ويجادل HARVEY DAVID بالقول: "يبدو أن الفضاء يتقلص إلى قرية كونية من المواصلات البعيدة ومركبة أرضية مما يؤدي إلى الاتكال المتبادل اقتصاديا واكولوجيا لاستخدام تعبيرين يوميين ومعروفين، كما أن الآفاق الزمنية تقصر إلى درجة أن الحاضر يمحي كل ما هو موجود لذا يتوجب علينا مواجهة الحس الطاغي بانضغاط عوالمنا الفضائية والزمنية"<sup>34</sup>، فالسمعي البصري يخلق إمكانيات "الهويات المشتركة" أي مستهلكي البضائع نفسها وزبائن للخدمات ذاتها والمشاهدين للرسائل والصور ذاتها بين جماهير متباعدة جدا بعضها عن بعض في الزمان والمكان، فقد وفر الفضاء الإعلامي العالمي موردا متناميا لتفكيك وإعادة بناء الهويات الثقافية، إذ أصبحت موردا رئيسيا لبناء مشروعات الهوية، فمع قيام الناس باستيعاب معانيه فإنهم يدمجون هذه الرسائل والمعاني بشكل روتيني في حياتهم وإحساسهم بأنفسهم في سياق الزمان والمكان، فالمعاني التي ينتجها الناس من خلال التفاعل مع المضامين الاعلامية وتؤول إلى نسيج يقوم عليه مشروع هويتهم، فهناك هوية تتشكل إعلاميا عبر ممارسات الجمهور واستخدامهم للتلفزيون، هذا ما نتج عنه أزمة هوية خاصة في ظل العولمة الإعلامية والثقافية.

فأولا وقبل كل شيء أصل العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، هو العولمة الثقافية التي وسائلها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لأن الثقافة هي التي تبنى الأذهان والنفوس لقبول تلك الأنواع الأخرى، وتجعل الناس مستعدين للانضمام إلى الأنظمة والمؤسسات والاتفاقيات الدولية، وتعتبر الثقافة عنصرا أساسيا في حياة كل فرد وكل مجتمع وكل أمة، وهي تشمل التقاليد والمعتقدات والقيم وأنماط الحياة المختلفة والفنون والآداب وحقوق الإنسان، إنها الهوية المعبرة عن الشعور بالانتماء لدى أفراد كيان اجتماعي معين، والتي تشعر أصحابها بخصوصيتهم، ورصيدهم المخزن من الخبرات المعرفية والأنماط السلوكية<sup>35</sup>، وللعولمة الثقافية وسائلها ومضامينها، فوسائلها هي هذه الآلات والأدوات والأجهزة التكنولوجية والإلكترونية، أما مضامينها ومحتواها فهي هذه البرامج الفكرية، والتصورات الأدبية والفنية، والمذاهب والنظريات النقدية، والآراء العقائدية (الإيديولوجية)، ووجهات النظر السياسية، ونمط الحياة والتقاليد الاجتماعية في الملابس والمأكل والمشرب، والبرامج التمثيلية والغنائية والموسيقية.

وعليه فهذه الحركة الهائلة غير مسبوقة في تاريخ البشرية لانتقال الأموال والمعلومات والبشر والخبرات عبر القارات، متجاوزة كل الحدود القائمة بين الدول، وأبرزت أشكال جديدة من التفاعلات بين جمهور يعيش في دول مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض أدت إلى مزيد من دمج العالم وانصهاره في بوتقة واحدة، فالعولمة الثقافية أهم عنصر مؤثر في الجمهور في ظل إفرزات القنوات التلفزيونية الغربية والعربية العاكسة للغرب، فهي ساهمت في تبشير القيم، وترويج الممارسات والعلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، كما أنها تسعى إلى دمج كل أجزاء المعمورة في منظومة من القيم والممارسات والعلاقات، وبهذا أعادت العولمة الثقافية ووسيلتها التلفزيون تشكيل العالم وتعريفه، فالعالم بقاراته الأربع أصبح عالما واحدا ضمن تفاعلات النظام العالمي، كما جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والاجتماعية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان موحد، فمثلا على مسافة تبعد ثلاث ساعات بالطائرة من بيكين ومن هونغ كونغ أيضا، وساعتين من لاهاسا في التبت تقع مدينة شنغ دو، وفي أفضل الحالات لربما سمع بهذه المدينة النائبة، ومركز مقاطعة ستشوان الواقعة في أواسط الصين بعض المعجبين بالمطبخ الصيني ذي التوابل الكثيرة، فهذه المدينة لا يصلها عادة المسافرون الأجانب إلا عندما تتوقف بهم الطائرة هناك لأسباب

خارجة عن إرادتهم، والواقع أن المدينة ليست صغيرة، فعدد سكانها يصل الآن إلى 3.4 مليون نسمة، فهي واحدة من أسرع مدن العالم من حيث النمو السكاني، ولكن بفعل التطور التكنولوجي وما تحمله وسائل الإعلام خاصة السمعي البصري أصبحت هذه المدينة معروفة للعالم بأكمله، وفي نفس الوقت مثلا وفي إيران نفسها أصبحت موسيقى الروك الأمريكية ( Heavy - Metal - Rock ) أشهر موسيقى لدى المراهقين من أبناء الطبقة الوسطى، وهكذا لم يحدث في التاريخ أبدا أن سمع وعرف عدد هائل من سكان المعمورة عما يجري في باقي أنحاء العالم من أحداث كما هو اليوم ولأول مرة في التاريخ صارت البشرية وحدة واحدة في تخيلها للوجود، وما ترتب على هذا التطور هو أن مصورة مولودة في منطقة فورارلبرج Vorarlberg النمساوية، وتقطن في فيينا قد صارت اليوم تعرف بروداوي الغربية Broadway West في نيويورك، على نحو أفضل من معرفتها بمدينة إنسبروك Innsbruck النمساوية، كما أصبح سمسار بورصة لندن يشعر بأواصر قري تربطه بزملائه في هونغ كونغ أمتن من تلك التي تربطه بأحد مديري فروع المصارف في Southampton فلقد صار هؤلاء جميعا يشعرون بأنهم مواطنون عالميون منفتحون على العالم أجمع، (46) ولكن السمعي البصري رغم هذا التطور الهائل في التكنولوجيات لا يزال بطيئا وعاجزا عن وضع مكانة لهويته الوطنية والمحلية على مجرة العالمي.

ويؤكد STUART HALL هذا إذ أن الجمهور القاطن في قرى صغيرة تبدو بعيدة في بلدان "العالم الثالث" يستطيع أن يتلق في عزلة منازلهم الرسائل والصور العائدة إلى الثقافات الغنية والاستهلاكية للغرب التي تزودهم بها أجهزة التلفزة والراديو، وهو الأمر الذي يربطهم بالقرية الكونية العائدة إلى شبكة الاتصالات الجديدة والتي تبث بنظونات الجينز وثياب الرياضة أي البدلات الموحدة للشباب الموجودة في ثقافة الشباب الغربي منتشرة في بلدان جنوب شرقي آسيا بقدر ما هي كذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وليس فقط بسبب نمو التسويق العالمي لصورة المستهلك الشاب، وإنما لأن البضائع التي هي غالبا مصنوعة في تايوان أو هونغ كونغ أو جنوب كوريا أصبحت موجودة في المحلات الفخمة في نيويورك ولوس أنجلس ولندن وروما، كما كان من الصعب بمكان أن تفكر بالطبخ الهندي بصفته ينتهي إلى التقاليد الإثنية المميزة لشبه القارة الآسيوية، ولكن بفضل التكنولوجيا الحديثة أصبح من الممكن وجود الطبخ الهندي في كل بيت<sup>36</sup>.

وقد برهن أنطوني ماغرو ANTHONY أن القنوات التلفزيونية الغربية تحمي موروثها السوسيوثقافي وبهذا تشير إلى صيرورات تعمل على مستوى عالمي وتخرق الحدود القومية بدمج وربط الجمهور في توليفة جديدة من الزمن والفضاء جاعلة من العالم في الواقع والممارسة أكثر ترابطا، إذ تفترض الابتعاد عن الفكرة السوسيلوجية الكلاسيكية للمجتمع بصفته نظام محكم الحدود وتبديلها بمنظور يركز على تنظيم الحياة الاجتماعية عبر الزمان والفضاء، هذه المظاهر التي ينتج عنها انضغاط المسافات ومقاييس الزمن هي من الجوانب الأكثر أهمية للعوامة التي تؤثر في الجمهور<sup>37</sup>، وعليه فالأمكنة تبقى ثابتة إننا حيث نمتلك "جذورا" ولكن نستطيع أن نعبر الفضاء بومضة عين بواسطة التلفزيون ويسمي HARVEY هذه الحالة "إيادة المجال بالزمن".

وتشهد المنظومة الإعلامية التآمر على الهوية الجزائرية من الداخل والمتمثل في التماذي والانقياد في الاقتباس للمضامين الغربية كالأغنية المصورة والدراما التلفزيونية وما تحمله بين طياتها من موروث سوسيوثقافي بعيدا كل البعد عن عن الأثر الجزائري، فهذا التقليد السطحي بالأسلوب الركيك المفتقر للمهنية منفر للسمع في التحاور البعيد عن النظرة المدققة السليمة لمتطلبات المرحلة وتحدياتها، وهذا ما يؤدي إلى عصف الشخصية السوسيوثقافية الأصيلة، فالسمعي البصري الجزائري يشوه موروثنا السوسيوثقافي وهذا ما جعل القنوات الغربية تحط من قيمته، وتصوره بأبشع الصور ففي تصويرها لموروثنا تصوره بشكل بدائي متخلف محصور في البادية، وفي السحر والشعوذة.

وتشكل اللغة الأرضية الثقافية الصلبة التي تقوم عليها ثقافة المجتمع، فهي الحاملة للهوية السوسيوثقافية والضامنة لبقاء وسيرورة الذات الحضارية، فالتفريط في اللسان القومي إنما هو تفريط في الهوية وكسر لهيكل التماسك الثقافي.

## الخاتمة:

توصيات واقتراحات آليات ضبط السمعي البصري للقنوات التلفزيونية الجزائرية: على سلطة الضبط أن تحث السمعي البصري في الجزائر على الحفاظ على اللغة الوطنية وتطويرها وحمايتها من الذوبان والانحلال تحت تأثير اللغات الدخيلة، ومطالبتها باثراء لغتها حتى تكون افضل أداة بين ماضيها ومستقبلها وهذا لتمكين الجمهور من استعاب موروثه السوسيوثقافي وبهذا حماية الهوية الوطنية الثقافية فوظيفة السمعي البصري تمكين الثقافات الوطنية من التكامل والاثراء بالاحتكاك بغيرها وتمكين الشعب الجزائري من اىصال قيمه السوسيوثقافية للعالم، وبالتالي وجب على التشريعات أن تؤكد على قيام السمعي البصري بصيانة الذاتية الثقافية من الغزو الفكري الاجنبي ووقاية مقومات اصالتها والتي لا تعني التقوقع والانغلاق كما اشرفنا سابقا، وعلى القنوات الجزائرية عدم تجاوز هذه التشريعات كي ترتقي الى المهنية وتبتعد عن الانحطاط والفوضى بعيدا عن المصالح المادية والايديولوجية.

لا بد من ضبط سياسة واضحة لحماية الموروث السوسيوثقافي والبحث عن آليات الشراكة مع كافة الفاعلين في المجال السمعي البصري، فالمشهد السمعي البصري ببثه للمحتويات التي تتنافى مع الهوية الوطنية يقضي على التراكمات التراثية المحلية للشعب الجزائري في ظل استقباله للبرامج المستوردة التي تبث التراث الفرانكفوني والانجلوساكسوني.

إذ يشهد المجال السمعي البصري فراغات في الممارسات السوسيوثقافية من حيث الحجم الساعي والمضامين وأساليب المعالجة، وهذا الفراغ يساهم في عدم بناء ثقافة تلفزيونية جزائرية المتأصلة، والمستندة من مقومات الهوية وفي مقدمتها اللغة الفصيحة. فقد أدى التقليد العشوائي لوسائل التعبير المرئي إلى فقدان الكثير من المحطات العربية وفي مقدمتها القنوات الجزائرية خصوصيتها اللغوية والبيئية، إذ لم يقتصر ذلك على اقتباس وسائل الإنتاج المتقدمة والجدابة وهذا أمر مقبول، وإنما المرفوض والمشوه للمظهر السمعي البصري هو قيام بعض المحطات التلفزيونية بتسمية نفسها بأسماء أجنبية، واعتماد الرمز بحروف غير عربية، ووضع عناوين البرامج بالأجنبي، واقتباس أفكار وأشكال ومضامين برامج أجنبية تبدو ناشزة في مجتمعاتنا ومعاييرنا التي تتماشى مع قيم المجتمع.

كما يجب التوجه لمعالجة التشريعات بقراءة سوسيوثقافية فأغلب القراءات في المجال السمعي البصري محصورة في السياسة، فمن الضروري توجيه نشاط القنوات التلفزيونية نحو الارتقاء بالثقافة الوطنية وحمايتها، فالسمعي البصري الجزائري يحتاج إلى إعادة التكوين كي يكون حاملا وناقلا للموروث السوسيوثقافي الذي يقود إلى استقرار المجتمع وأمنه.

وللحفاظ على الموروث السوسيوثقافي لا بد لسلطة الضبط أن تحرص على قيام البث السمعي البصري الخاص بنشر المعرفة بين مختلف قطاعات الجماهير بدء بالموروث السوسيوثقافي وصولا إلى ثقافة اليوم، وذلك بأن يكون للثقافة المحلية مكانة عند احتكاكها بالثقافات الأخرى والحرص على عدم تهجينها وانصهارها في بوتقة العالمي، فعلى القنوات التلفزيونية الجزائرية أن تحافظ على الهوية الجزائرية من خلال دعوته للأصالة الهادفة الممزوجة بروح العصر، فالقنوات التلفزيونية اليوم أصبحت تبث صورة نمطية عن المرأة في برامجها تعكس صورة المرأة الغربية المتحررة من كل قيود المجتمع الجزائري، ففي حقيقة الأمر التخلي عن الموروث السوسيوثقافي للمجتمع لا يعني الانفتاح والمعاصرة، بل يدل على عدم وجود مرجعية تشكل الأرضية الخاصة للنشاط السمعي البصري، فقنواتنا لم تكتف ببث البرامج المستوردة وإنما تعرضها بلغتها مع اضافة ترجمة مكتوبة بنفس اللغة وهو ما لا نجده في القنوات الغربية، وهذا ما يستدعي تضافر الجهود بين المشرعين والباحثين والممارسين كفاعلين لإعادة هيكلة الإعلام السمعي البصري الجزائري شكلا ومحتوى ليوحد بين الثقافة كضمون وبين الإعلام كوعاء يقدم من خلاله الموروث السوسيوثقافي وينمّي ويطوّر ليتماشى مع ثقافة العصر، ونحن هنا نؤكد على أهمية التراث السوسيوثقافي كون هناك علاقة بين الثقافة والسلوك الاجتماعي تساعد على تكوين نمط ثقافي يدفع بالقوى الاجتماعية إلى تغيير واقعها بشكل أفضل، والموروث السوسيوثقافي لا يعني التراث القديم انما يشمل الحديث والمعاصر.

وعليه فلا بد أن تضم سلطة ضبط السمعي البصري ضمن صلاحياتها مراقبة بث الفضائيات الجزائرية الخاصة في المجال السوسيوثقافي وإعطائه نفس المكانة التي تعطيها للمجال السياسي، وأن تحدد للإعلام الجزائري الذي باتت تطفئ فيه المنافع والمصالح المادية مبادئ يجب اتباعها للحفاظ على الموروث السوسيوثقافي في اطار اعداد محتويات مشبعة بالقيم الأخلاقية والجمالية وبث الفنون والآداب التي تعكس الهوية الجزائرية وبهذا

تضمن تثقيف الجمهور وترفيهه بإعلام متميز أصيل ومعاصر في ذات الوقت بعيدا عن النظرة الاختزالية لهذين المفهومين.

كما ينصح بإعادة الاعتبار للموروث السوسيوثقافي باعتباره عامل مهم في عملية تواصل الاجيال وجهاز المناعة الذي يتصدى للجوانب السلبية التي تفرزها الثقافة الغربية، فهو العامل الذي يساعد على الانفتاح الواعي دون الذوبان، مع الحرص على عدم الانغلاق بل الدعوة إلى الانتاج واعادة الانتاج في هذا المجال بما يواكب الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري وبالتالي نقل الثقافة المحلية إلى العالمية.

ولا بد من اشراك الأكاديميين والباحثين في المجالات السوسيوثقافية بهيئة سلطة ضبط السمعي البصري مما يثري هذا الجانب في قنواتنا الخاصة، إلى جانب فتح المجال للبحث من داخل الوطن وتوفير ميزانية البحث من الخارج في إعداد برامج تنقل الموروث السوسيوثقافي للجمهور الجزائري.

### الهوامش:

<sup>1</sup> محمد شطاح، السمعي بصري في التشريع الإعلامي الجزائري - قراءة في القوانين والمشاريع-، المصدر: <http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03/pdf:09/02/2016>.

<sup>2</sup> حزب جبهة التحرير الوطني، المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية، مطبوعات الحزب، الجزائر، 1982، ص 34، 41.

<sup>3</sup> دليل سلطة ضبط السمعي البصري، الجزائر، العالمية للطباعة والخدمات، ص 5.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام 2012، ص 8.

<sup>5</sup> دليل سلطة ضبط السمعي البصري، الجزائر، العالمية للطباعة والخدمات، ص 5.

<sup>6</sup> دليل سلطة ضبط السمعي البصري، الجزائر، العالمية للطباعة والخدمات، ص 6.

<sup>7</sup> عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار جسر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.

<sup>8</sup> محمد الصغير بعلي، القانون الإداري - التنظيم الإداري، النشاط الإداري، دار العلوم، الجزائر، دون طبعة، 2004.

<sup>9</sup> دليل سلطة ضبط السمعي البصري، الجزائر، العالمية للطباعة والخدمات، ص 8.

<sup>10</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام 1990، ص 5.

<sup>11</sup> محمد شطاح، اشكالية الهوية والحوار مع الآخر في الفضائيات العربية، ص 429، المصدر:

<http://fsssh.univ-skikda.dz/index.php/.../58.../publications:05.01.2016>.

<sup>12</sup> Fernand Dumont, La dialectique de l'objet économique, Ed..Antropos, Paris, 1970, p. 19 de la communication, Denis Benolt, (sous sa direction), Edition D'organisation, 1995.

<sup>13</sup> Nicholas Brown and Imre Szeman, Pierre Bourdieu, Field work in Culture, Rowman & Little Field Publishers, N.Y., 2000, p 208.

<sup>14</sup> Manuel Castells, L'ère de l'information, La société en réseaux, Paris, Fayard, 1998.

<sup>15</sup> محمد قيراط، الإعلام والمجتمع والرهانات والتحديات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص، ص 262، 276.

<sup>16</sup> نصر الدين لعياضي، الاتصال والإعلام والثقافة: عتبات التأويل، مجلة الرافد، العدد 86، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، 2015، ص 54.

<sup>17</sup> نصر الدين لعياضي، مفهوم المادة الثقافية في التلفزيون، الإذاعات العربية العدد 3، تونس، 2001، ص 43.

<sup>18</sup> Dominique Wolton, télévision culturelle : l'« apartheid » distingué Pouvoirs n°51 - Télévision - novembre 1989 – p 99-114.

<sup>19</sup> نصر الدين لعياضي، الاتصال والإعلام والثقافة: عتبات التأويل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>20</sup> وحيد قدورة، واقع خدمات مراكز الأرشيف السمعي البصري في الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2007، ص 20.

<sup>21</sup> <http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/1638> : 01.25.2016

<sup>22</sup> رضا عبد الواج أمين، الإعلام والعملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 106، ص 107.

<sup>23</sup> عبد الرحمان بن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص 53

<sup>24</sup> محمد شطاح، اشكالية الهوية والحوار مع الآخر في الفضائيات العربية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>25</sup> ليلي عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، ط 2، دون دار نشر، مصر 2005، ص 69.

<sup>26</sup> ماجد راغب الحلو، حرية الإعلام والقانون، منشأة المعارف جلال حزي وشركاه، الاسكندرية، 2006، ص 373، 374.

<sup>27</sup> جان كلود برتراند، ت. رباب العابد، أدبيات الإعلام: ديونتولوجيا الإعلام، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 10

<sup>28</sup> محمد شطاح، الأخبار في التلفزيون، نحو إعلام استعراضي، وقيم جديدة في التغطية الإخبارية، ص 3، المصدر:

[http://www.univ-skikda.dz/doc\\_site/revues.../article22.pdf](http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues.../article22.pdf): 03.02.2016.

<sup>29</sup> نصر الدين لعياضي، الإخراج التلفزيوني للأخبار في القنوات التلفزيونية العربية: التفاوت بين الشكل والمضمون، اتحاد

الإذاعات العربية، العدد 1، تونس، 2001، ص 39

<sup>30</sup> المنصف وناس، هوية الآخر في الإعلام الغربي (نماذج تحليلية)، الإذاعات العربية، بدون بلد، بدون سنة، ص 14.

<sup>31</sup> نفس المرجع، ص 15.

<sup>32</sup> Featherstone. M, undoing Culture: Globalisation, Postmodernism and Identity, Newbury park, CA and London, 1995.

<sup>33</sup> نصر الدين لعياضي، مفهوم المادة الثقافية في التلفزيون، مجلة الإذاعات العربية، عجمان، 2001، ص 54.

<sup>34</sup> Harvey David, the condition of postmodernity: an Enquiry the origins of cultural change, oxford, England, 1989.

<sup>35</sup> الجابري محمد عابد، العملة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، في: "العرب والعملة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، ط2، بيروت، 1997، ص، ص. 297، 298.

<sup>36</sup> Hall. S, Cultural identity and diaspora, Eds. Culture Difference, Op. cit, p 163.

<sup>37</sup> Giddens Anthony, the consequences of modernity, cambridge, Eds. Polity Presse, 1990, p. 65.